معايير مرجعية

لإنتداب خبير(ة) مختص(ة) في علم الاجتماع في إطار إنجاز دراسة لتحديد المعايير الاجتماعية التمييزية المتسببة في العنف المبني على النوع الاجتماعي

المؤسسة/ المنظمة	–المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المراة –وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – صندوق الأمم المتحدة للسكان – الاتحاد الاروبي
موضوع الاستشارة	إنجاز دراسة لتحديد المعايير الاجتماعية التمييزية المتسببة في العنف المبني على النوع الاجتماعي
فترة المهمة	أوت 2022– اكتوبر 2022
الإطار العام	التزمت تونس بمسار المساواة بين النساء والرجال منذ الأيام الأولى للإستقلال ، حيث حققت خطوات أساسية لا سيما في المجال التشريعي ومنذ سنة 2017 ، وعلى إثر المصادقة على القانون عدد 58لسنة 2017، اتخذت تونس بعدا جديدا في مناهضتها للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحديثا صادق في 8 مارس 2021، صادق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الجديدة لمناهضة العنف ضد النساء و لا أحد يستطيع أن ينكر التقدم المحرز على المستوى التشريعي وعلى ارض الواقع من قبل نساء تونس ولفائدتهن منذ الإستقلال إلا انه علينا الاعتراف بأن التمييز وعدم المساواة مستمران والعنف المبني على النوع الاجتماعي يبلغ مستويا مثيرة للقلق ، مما يستدعي إعادة النظر في مناهج ومقاربات ووسائل مناهضة الظاهرة بينت الدراسة التي أنجزها الديوان الوطني للأسرةوالعمران البشري سنة 2010 حول العنف ضد النساءأن قرابة 47.6٪ من التونسيات تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 تعرضن لشكل من اشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ولو لمرة واحدة على الأقل طوال حياتهن. وبينت الدراسة الوطنية التي انجزها الكريديف سنة 2016 حول العنف ضد النساء في الفضاء العام 53.5٪ من النساء المستجوبات تعرضن لشكل من أشكال العنف في الفضاء العام منذ سنة 2018 تم تسجيل ما يقرب 45000 شكوى سنويا لدى مراكز الشرطة والحرس الوطني حول العنف ضد نساء

	مع ارتفاع في نسب العنف الزوجي الذي يتقبله الوسط العائلي كظاهرة طبيعية ، كما تنامت ظاهرة العنف الرقمي وسجل الخط الأخضر 1899 خلال فترة الحجر الصحي المرتبطة بإنتشار مرض الكوفيد 19 تضاعف عدد الإشعارات ب7 مرات بالإضافة إلى ذلك ، كشفت دراسة نوعية أجراهاالكريديف سنة 2019 أن 4نساء من بين 5 هن ضحايا للعنف في الفضاء الرقمي من هذا المنطلق ، من المهم البدء بتحديد المعايير الاجتماعية والتمييزية بين الجنسين المتسببة في العنف المبني على النوع الاجتماعي في هذا السياق ، وفي إطار التعاون المشترك بين وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وصندوق الأمم المتحدة للسكان من اجل مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي بتونس و من خلال برنامج "من أجل استجابة متكاملة للقضاء على عنف المبني على النوع الاجتماعي بدعم من الاتحاد الأوروبي ،يعتزم المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان إنتداب خبير لإنجاز دراسة تهدف إلى تحديد الأعراف الاجتماعية والجنسانية وتحديد الأسباب التمييزية للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
الهدف الرئيسي	تهدف الدراسة إلى تحديد الأعراف الاجتماعية والجنسانية التميز المتسببة في العنف المبني على النوع الاجتماعي. إضافة إلى تحديد المجالات الرئيسية (بما في ذلك المجالات الإلكترونية) وتحليل المعايير (بما في ذلك المعايير المرتبطة بتربية الوالدين والاوساط المهنية المسيطر عليها العقلية الذكورية والقوالب النمطية وتقديم إستنتاجات وتوصيات عملية من أجل ضمان توفر معرفة شاملة وتمكن المتدخلين في المجال والجهات العاملة في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي في تونس من هذا الملف نتائج هذه الدراسة ستكون منطلقا واساسا لحملة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء
مهام الخبير (ة)	يتولى الخبير (ة): تحديد إطار منهجية الدراسة. •وضع الإطار النظري للدراسة من خلال جمع ماكتب حول الموضوع .تحليل المعطيات من خلال مقاربة إجتماعية •اقتراح التوصيات والاستنتاجات العملية. •صياغة التقرير النهائي للدراسة. •صياغة ملخص للدراسة باللغتين العربية والفرنسية *تقديم نتائج الدراسة
مدة الاستشارة	20 يوم عمل موزعة بين غرة اوت و15 اكتوبر 2022

تاريخ تسليم العمل	15 أوت 2022 – مذكرة منهجية للدراسة 20 أوت 2022 – مخطط الدراسة وآليات العمل (استبيانات ، نماذج(... 15 سبتمبر 2022 – المسودة الأولى للدراسة (نسخة 0) 25 سبتمبر 2022 – التقرير النهائي لنتائج الدراسة 3 اكتوبر 2022 – ملخص الدراسة باللغتين الفرنسية والعربية وتقديم
مكان إنجاز الدراسة	تونس الكبرى
المتابعة	يتولى الإشراف والمصادقة النهائية على الدراسة من قبل فرق عمل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة ووصندوق الأمم المتحدة للسكان. •يلتزم المتعاقد (ة)بالسرية ، وعدم نشر او إفشاء أي معلومات توصلت بها في إطار هذا العمل ، لأي شخص غير مصرح له وبدون موافقة خطية مسبقة.
المؤهلات المطلوبة	•شهادة جامعية في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا علم النفس أو القانون أو التخصصات الأخرى ذات الصلة. •خبرة مثبتة في مجال مقاربة مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي (إستراتيجية وسياسة والقانون عدد58 لسنة 2017 لمناهضة العنف).
العمل المنجز	•دراسة نهائية لتحديد الأعراف الاجتماعية والجنسانية التمييزية المتسببة في للعنف المبني على النوع الاجتماعي
الوثائق المطلوبة	ملف الخبير (ة) المشارك (ة) يجب ان يتضمن : • سيرة ذاتية محينة •نماذج من الدراسات والمقالات والأعمال البحثية التي تم إجراؤها •مذكرة تتضمن مقترح لمنهجية الدراسة. آخر أجل لإرسال االعروض : 11 أوت 2022 الرجاء ارسال طلبك على العنوان التالي: tunisia.office@unfpa.org و bouali@unfpa.org en cc بموضوع "الترشيح – دراسة المعايير الاجتماعية والجنسانية– الأسم واللقب"